دراسة تحليلية باستخدام طريقتي تحليل المركبات الرئيسية والتحليل العنقودي لمؤشرات الحكم الراشد في الدول العربية سنة 2017

An analytical study using the principal components analysis and cluster analysis of the indicators of good governance in the Arab countries in 2017

طه بن الحبيب [1]، عواطف مطرف [2*]، لطيفة بهلول [3]

[1] جامعة العربي التبسي تبسة، (الجزائر)، (tahabenlahbib@yahoo.fr)

[2] جامعة باجي مختار عنابة، (الجزائر)، (ametarref@yahoo.fr)

[3] جامعة العربي التبسي تبسة، (الجزائر)، (latifa_bah11@yahoo.fr)

تاريخ الاستلام :2021/05/14 ؛ **تاريخ القبول** : 2021/06/14 ؛ **تاريخ النشر** : 2021/07/10

ملخص : جاءت هذه الدراسة أساسا للتّعرف على واقع تواجد مؤشرات الحكم الراشد بالدول العربية و قياس مدى قوتها، ومحاولة تصنيفها وفق هذه المؤشرات وذلك بأخذ مقطع عرضي خلال سنة 2017، من أجل تحقيق هدف الدراسة تم الاستعانة بأسلوبين للتحليل الإحصائي تمثلا أساسا في تحليل المركبات الرئيسية والتحليل العنقودي، ومن خلال النتائج المتوصل إليها تبين أن كل من المؤشرات (GE,RL,RQ,CC,PS) المتعلقة بالحكم الراشد متواجدة وبشكل قوي في بعض الدول ومتوسط أوضعيف جدا في بعض الدول العربية الأخرى، ومن خلال التحليل العنقودي تم تقسيم الدول العربية وفق مؤشرات الحكم الراشد إلى ثلاث مجموعات أساسية وهي مجموعة أولى كان لها ترتيب متقدم مقارنة بباقي المجموعات في احتوائها على قيم إيجابية في مؤشرات الحكم الراشد، أما المجموعة الثانية عرفت مؤشرات حكم راشد من متوسطة إلى ضعيفة، المجموعة الثالثة هي الدول التي تعتبر مؤشرات الحكم الراشد فيها غائبة أو منخفضة جدا ويرجع ذلك إلى حالة اللأمن وغياب الاستقرار السياسي، حيث احتلت دول الخليج الصدارة مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى ضمن هذه المؤشرات.

الكلمات المفتاح : حكم راشد ؛ مؤشرات الحكم الراشد ؛ تحليل المركبات الرئيسية ؛ تحليل عنقودي ؛ دول عربية.

تصنيف JEL : H1 ؛ H8.

Abstract: This study came mainly to identify the reality of the indicators of good governance in the Arab countries, and try to classify them according to these indicators by taking a cross section for the year 2017, to achieve the goal of the study. Two methods were used for statistical analysis, the analysis of the principal components and cluster analysis, through the results it was found that the indicators (GE, RL, RQ, CC, PS) present in a strong, medium, and weak presence in Arab countries, and through cluster analysis, Arab countries were divided according to the indicators of good governance into three groups, which is the first group that had an advanced arrangement compared to the rest of the groups in containing positive values in indicators Good governance, as for the total The second is known indicators of good governance rule from medium to weak. The third group is the countries in which the indicators of good governance are considered absent due to the state of security and the absence of political stability,The Gulf countries occupied the lead compared to the rest of the countries.

Keywords: Good governance ; Indicators of good governance; Principal components analysis; Clusters Analysis ; Arab countries.

Jel Classification Codes : H1; H8.

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

شهدت السنوات الأخيرة الماضية اهتماما متزايد بموضوع الحكم الراشد من طرف الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، وذلك لتحقيق طموحات المواطنين والاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم، حيث عرف مفهوم الحكم الراشد استخداما واسعا من طرف الدول و المؤسسات الدولية، ان العمل بدعائم الحكم الراشد يتطلب وجود مؤسسات قوية لإرساء مؤسسات الدولة بحيث تصبح أكثر كفاءة و تتمثل هذه المؤسسات في السلطات الثلاث المعروفة ، السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية و السلطة القضائية فضلا عن وسائل الإعلام و الاتصال التي تعتبر بمثابة السلطة الرابعة بالإضافة الى مؤسسات المجتمع المدني .

فالدول العربية التي شهد تذبذبات ضمن عديد المؤشرات الدولية والتي من بينها مؤشرات الحكم الراشد، خاصة مع تردي الوضع الأمني في البعض منها، لذلك جاءت هذه الدراسة من أجل الاطلاع على واقع مؤشرات الحكم الراشد ضمن الدول العربية من خلال أخذ مقطع عرضي لسنة 2017، ومع تطور تقنيات وأساليب التحليل الإحصائي أصبح من الضروري الأخذ بعين الاعتبار هاته الأساليب لاستخدامها في التحليل إذ نجد من بينها التحليل باستخدام المركبات الرئيسية والتحليل العنقودي, وغيرها من الأساليب.

من خلال ما سبق يمكن هذه طرح التساؤل التالية:

كيف يمكن تحليل قوة مؤشرات الحكم الراشد في الدول العربية، وما هو التصنيف الأنسب للدول العربية وفق هذه المؤشرات خلال سنة 2017 ؟

فرضيات الدراسة : تكمن فرضيات الدراسة في :

عدم وجود تفاوت في مستوى مؤشرات الحكم الراشد فيما بين الدول العربية؛

دول الخليج تتميز بخصائص مشتركة من حيث تصنيفها ضمن مؤشرات الحكم الراشد مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في مايلي:

التعرف على واقع مؤشرات الحكم الراشد في الدول العربية ؛

تقسيم مؤشرات الحكم الراشد إلى مركبات من خلال تحليلها في الدول العربية؛

تصنيف الدول العربية إلى مجموعات مشتركة في كونها لها نفس الخصائص ضمن مؤشرات الحكم الراشد.

الدراسات السابقة:

-مقال: نعيمة بن دبيش، و فاطمة الزهراء زرواط. (2016). **الحكم الراشد و الاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة (1996-2014)**، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة الواد.

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحكم الراشد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك بالاعتماد على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panal Data) لـــ 16 دولة من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (المينا) خلال الفترة 1996-2014، و قد تمثل المتغير التابع في الاستثمار الأجنبي المباشر أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في مؤشرات الحوكمة الستة الصادرة عن البنك الدولي من طرف (Kaufmann, Kraay and Mastruzzi , 2005) و هي الاستقرار السياسي، الصوت و المساءلة، مكافحة الفساد، سيادة القانون، فعالية الحكومة، و نوعية الأطر التنظيمية. و قد أظهرت النتائج أن معظم مؤشرات الحكم الراشد هي ذات دلالة إحصائية حيث أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين كل من مؤشر الاستقرار السياسي، سيادة القانون، و فعالية الحكومة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة، في حين أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية و تدفقات هذا الاستثمار، أما بالنسبة لكل من مؤشر الصوت و المساءلة و مؤشر مكافحة الفساد فقد أظهرت النتائج عدم وجود أي علاقة بينهما و بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة، و قد إختلفت هذه الدراس مع الدراسة الحالية في عدم قياس قوة تواجد هذه المؤشرات بالدول محل الدراسة و إقتصرت على دراسة إرتباطها بتدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر دو قياس قوة تواجدها.

-مقال: د.صفيح صادق (2016)، **تحليل تأثير الحكم الراشد على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر(دراسة قياسية 1996-2013)**، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة معسكر.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ما إذا كان مستوى الحكم الراشد في الجزائر يساهم في جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة أم يعتبر عائقا أمام تدفق تلك الإستثمارات نحو الجزائر، بإستخدام طريقة المربعات الصغرى و بناء نموذج تقديري لقياس مدى تاثير مستوى مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر بتدفق الإستثمار الاجنبي المباشر، من خلاله تم التوصل إلى أن مؤشرات الحكم الراشد في معظمها لها تأثير على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و تتاثر إيجابا بالمؤشرات ذات المستوى العالي و سلبا بالمؤشرات ذات المستوى المتدني. و تختلف أيضا

هذه الدراسة في حدودها المكانية و الزمنية عن الدراسة الحالي و تعتمد كريقة قياس مختلفة تدرس نوع الإرتباط بين مؤشات الحكم الراشد و جلب الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دون قياس قوة هذه المؤشرات أصلا.

-مقال: لخضر رابحي. بن يكن عبد الحميد (2018). **الحكم الراشد و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة الواد.

تناولت هذه الدراسة جوانب نظرية عن مفهوم الحكم الراشد و مؤشراته، و محاولة التعرض بعلاقتها بالتنمية المستدامة مع إسقاطها على حالة الجزائر لكن في حدود المساهمة النظرية لا غير، بعيدا عن أي اداة قياسية و هو ما يجعلها تختلف مع الدراسة الحالية في الحدود المكانية و الزمانية وحتى الإشكالية و المنهج المتبع لدراسة إشكالية البحث.

1.I- المدخل النظري للحكم الراشد

أ- مفهوم الحكم راشد

ظهر مصطلح الحكم راشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمفردات لمصطلح "الحكومة"،ثم كمصطلح قانوني عام 1978 ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير 1979،وبناءا على هذا التعريف ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة، كما أن الحاكمية أصلها انجليزي فهو مصطلح قديم أعيد استخدامه من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وخاصة في معاجم تحاليل التنمية ويمكن شرحه بأنه "طريقة تسيير سياسة وأعمال شؤون الدولة". (الكايد، 2003، صفحة 10)

تعريف البنك الدولي: يعتبر البنك الدولي صاحب المبادرة الأولى في طرح مصطلح "أسلوب الحكم" وذلك عام 1989 عن دراسة له عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء، وقد عرف البنك المصطلح تعريفا عاما على أنه ممارسة السلطة السياسية للإدارة شؤون الدولة؛

ومع بداية التسعينات قام خبراء البنك الدولي بتطوير المفهوم ليصبح أكثر دقة فعرفه من خلال الدراسة التي أجراها عام 1992 عن أسلوب الحكم والتنمية بأنه: أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية.

تعريف الأمم المتحدة: هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، و يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم؛

تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002: هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا، وتكون مسؤولية أمامه تتمثل في ضمان مصالح جميع أفراد الشعب.

ويشار كذلك للحكم الراشد على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساندة المسيرين للالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للانتقاد أحيانا كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير. (يكن، 2018، صفحة 497)

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD):الحكم الراشد على أنه ممارسة السلطة السياسية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، ويتكون الحكم الراشد من الآليات والمؤسسات والعمليات التي يتمكن من خلالها المواطنون والمجموعات من التعبير عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون تسوية خلافاتهم. (صادق، 2016، صفحة 27).

من التعاريف السابقة يمكن الاستنتاج أن الحكم الراشد هو ممارسة السلطة داخل الدولة لإدارة الموارد المجتمعة على جميع المستويات إقتصاديا، سياسيا و إجتماعيا ويشمل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والتي تفي بتطوير المجتمع وبتحقيق تنمية طويلة المدى وذلك في ظل مبادئ الشفافية المساءلة وسيادة القانون.

ب- أبعاد الحكم الراشد :

للحكم الراشد ثلاثة أبعاد هي :(مصعب، 2014-2015، الصفحات 27-28)

1- البعد السياسي: يعتبر الأساس الأولي لتكريس الحكم الراشد، ويقتضي هذا البعد ضرورة تتوفر شرعية السلطات الحاكمة، وهذا يعني أو وصولها وممارستها للحكم قد تمت بطريقة تتوافق مع الإدارة الشعبية بحيث يتم انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة نزيهة وشفافة، وتمثل

مؤسسة التمثيل التشريعي حلقة الوصل الجوهرية بين الحكم والناس وتأخذ في النظم صورة المجالس النيابية المنتخبة انتخابا حرا ونزيها ودوريا و تنوب هذه المؤسسات عن الناس في وضع القواعد القانونية، و في ضبط الرقابة على الحكومة والتي تأتي على رأسها عادة أكثر التيارات السياسية حصولا على ثقة الناس في الانتخابات؛

2- البعد الإداري(التقني): لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون الاستقلال على النفوذ السياسي ولا يمكن تصور مجتمع مدني دون استقلالية عن الدولة ولا يمكن أن تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في غياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، ويأتي ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صورة ومحاولة القضاء على العيوب البيروقراطية، وضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين، كما يرتكز هذا البعد أيضا على ضرورة مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتكون الإدارة لاعبا أساسيا في وضع السياسة العامة وتكون قادرة على تحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي وعلى تعزيز المجتمع المدني ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر ربحية؛

3- البعد الاقتصادي والاجتماعي: هذا البعد له علاقة بالسياسات العامة والتأثير على حياة السكان ونوعية الحياة والوفرة المادية وارتباط ذلك بدور المجتمع المدني واستقلالية أي إضافة معيار الإدارة الاقتصادية الاجتماعية العقلانية ذات البعد الاجتماعي في مسار العملية التنموية والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، كما تقوم بتقويم الخدمات الاجتماعية الأساسية وفق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين ويشترط هذا البعد الفعالية في نشاط الحكم وذلك من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية، وعلى الصعيد الاجتماعي يعمل على التوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية.

لا يجوز إغفال أهمية البعد الاقتصادي، حيث يمثل هذا البعد أهم محاور وآليات تحسين الحكم كخطوة على طريق التحول الديمقراطي، حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي وإنما امتد ليشمل وجوب تحسين مستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات وذلك عبر إصلاحات هيكلية جوهرية.

2.I- مؤشرات الحكم الراشد :

تعتبر المؤشرات العالمية للحوكمة من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة، وتتكون من 6 معايير وهي:

1- الاحترام والمساواة: يمثل هذا المعيار احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تقوم بإدارة المعاملات الإجتماعية والإقتصادية في الدولة وهو يشمل:

- مؤشر مكافحة الفساد: يقيس هذا المؤشر مدى وجود وانتشار الفساد والرشاوى بين المؤسسات العامة والسياسيين، أو سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل تحقيق مصالح خاصة.

-مؤشر سيادة القانون: يهدف هذا المؤشر إلى تقدير مدى ثقة الأفراد بالقواعد القانونية ومدى التزامهم بتلك القواعد، خاصة فيما يتعلق بمدى شيوع الجريمة، وكفاءة وفاعلية القضاء في إجراءاته وأحكامه.

2- طبيعة النظام السياسي: يمثل هذا المعيار المسار الذي من خلاله تختار الحكومات وتراقب ويتم تغييرها، ويشمل هذا المعيار مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.

- مؤشر الديمقراطية(الصوت والمساءلة):يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني البلد على المشاركة في انتخاب حكومتهم، و حرية تكوين الجمعيات، وسائل الإعلام.

- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب. (الزهراء، 2016، صفحة 127)

3- قدرة الحكومة: يمثل هذا المعيار قدرة الدولة والإمكانات المتاحة لها في الإدارة ذات الكفاءة للموارد وتطبيق السياسات الصحيحة ويشمل المؤشرين الآتيين:

- مؤشر فعالية الحكومة: يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، نوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوطات السياسية، نوعية إعداد السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات، والتركيز الرئيسي لهذا المؤشر هو المدخلات اللازمة لأن تكون الحكومة قادرة على إنتاج وتنفيذ سياسات جيدة وتوفير السلع العامة.
- مؤشر نوعية الأطر التنظيمية: يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك. (الزهراء، 2016، صفحة 128)

II – الطريقة والأدوات :

لقد تم استخدام تقنيتي تحليل المركبات الرئيسية والتحليل العنقودي من أجل تطبيقهما في الدراسة، على اعتبار أنها طريقتان وصفيتان لهما أهمية كبيرة في التحليل الوصفي للبيانات.

1- مفهوم طريقة تحليل المركبات الرئيسية: استعملت طريقة تحليل المركبات الرئيسية لأول مرة من طرف Karl Pearsonسنة 1901 و أول من ضمها إلى الإحصاء الرياضي Harold Hotelling سنة 1933، وهي تحليل وصفي للمعطيات فهي لا تستند إلى الاحتمالات ولا فرضيات بل هي طريقة هندسية تستعمل جداول تحتوي في أعمدتها متغيرات ذات متغيرات كمية أو ترتيبية وفي أسطرها يوجد أفراد والهدف الأساسي منها هو اختزال عدد كبير من المتغيرات في عوامل أو مركبات رئيسية. (صواليلي، 2012، صفحة 17)

تنطلق طريقة تحليل المركبات الرئيسية من مصفوفة الارتباطات فيما بين المتغيرات المدرجة في التحليل، لتشكيل العلاقات الخطية، وتحديد عدد العوامل أو المركبات التي يمكن تشكيلها طبقا لأحد المعايير المحددة للعوامل، فمثلا معيار كايزر يأخذ على أن عدد المركبات يتحدد على أساس القيم الذاتية التي تكون أكبر من الواحد، بعدها نقوم بتحليل التباين الكلي المشكل للعوامل قبل وبعد التدوير، إذ نجد أن التدوير تختلف طرقه بين المتعامد والمائل ليتم في الأخير تشكل المركبات تفسيرها عن طريق المتغيرات المكونة من خلالها، وفي كل الخطوات السابقة لا بد من تحقق شروط وفرضيات قبول النتائج، لتطبيق طريقة تحليل المركبات الرئيسية هناك مجموعة من الشروط وجب توفرها والتأكد منها قبل البدء في التحليل وهي (محفوظ، 2009، صفحة 160):

- خطية العلاقة بين المتغيرات، التجانس التباين، العينة عشوائية وممثلة للمجتمع
- التوزيع الطبيعي للبيانات، عدم وجود قيم شاذة.

بينما هناك شروط ينبغي توفرها أثناء إجراء عملية التحليل وهي:

- عدم وجود مشكل التعدد الخطي: أي عدم وجود ارتباط قوي جدا بين المتغيرات و يمكن قياس ذلك من خلال محدد مصفوفة الارتباط، حيث يجب أن يكون محدد مصفوفة الارتباط أكبر من واحد من مئة ألف (0,00001) فإذا كانت قيمة المحدد أقل من ذلك فهو دليل على أن هناك مشكل تعدد خطي بين المتغيرات و لاستبعاد وجود هذا الإشكال يتم إزالة المتغيرات التي لها ارتباط قوي جدا ويرجع استبعاد المتغير إلى الباحث؛

- كفاية حجم العينة: ويقصد به مدى كفاية حجم العينة في التحليل، فإذا كان حجم العينة غير كاف فلا يمكن الاعتماد على نتائج التحليل، ويتم الحكم على مدى كفاية حجم العينة عن طريق اختبار يدعى KMO Test، فإذا كانت قيمة إختبارKMO أكبر من 50% دلّ على أن حجم العينة كاف، أما إذا كانت أقل من ذلك دلّ على أن حجم العينة غير كاف، و لحل المشكل كان من الضروري زيادة حجم العينة بزيادة عدد المشاهدات لتحقيق فرضية كفاية حجم العينة؛ (ربيع، 2008، الصفحات 177-178)

- كفاية حجم العينة للمتغيرات: ويقصد به كفاية حجم العينة للمتغيرات الداخلة في التحليل، و يتم التأكد من ذلك من خلال مصفوفة تدعى بمعكوس صور مصفوفة الارتباط تقارن قيم قطر هذه المصفوفة بالقيمة 50% فإذا كانت أكبر أو تساوي هذه القيمة دلّ ذلك على كفاية حجم العينة للمتغير و العكس صحيح، و يكون حينها المتغير عرضة للإقصاء من التحليل (سالم، 2009، صفحة 223)؛

- مصفوفة الارتباطات لا تمثل مصفوفة الوحدة: يقصد به أن مصفوفة الارتباطات يجب أن لا تمثل مصفوفة الوحدة، بمعنى أن معاملات الارتباط بين المتغيرات تختلف عن الواحد و يتم اختبار هذه الفرضية عن طريق إختبار بارتليت Bartlett's Test فإذا كان مستوى معنوية هذا الاختبار أقل من 5% نقول أن مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة الوحدة و العكس صحيح (تيغزة، 2012، صفحة 83).

2-طريقة التحليل العنقودي: يعتبر أسلوب التحليل العنقودي (Classification ou Cluster Hiérarchique) ويدعى التحليل التصنيفي أو التقسيمات المتدرجة من الأساليب المهمة في تحليل البيانات، إذ يستخدم هذا الأسلوب لغرض دراسة تجميع البيانات وفق أسس معينة بغية الوصول إلى وصف معين، وإن ما يحدد نوع العلاقة بين العناصر المطلوب تصنيفها هي المتغيرات أو الصفات التي تتمتع بها (Johnson R. A., 2002, p. 575).

- يعرف على انه" عبارة عن إجراءات تهدف إلى تصنيف مجموعة حالات أو متغيرات بطرق معينة وترتيبها داخل عناقيد بحيث تكون الحالات المصنفة داخل عنقود معين متجانسة فيما يتعلق بخصائص محددة وتختلف عن حالات أخرى موجودة في عنقود آخر". (محفوظ، 2009، صفحة 89)

- يعرف على أنه "عبارة عن مجموع الأساليب التي تشمل على عدد من الخوارزميات المختلفة لتجميع العناصر Objects أو المفردات الخاضعة للدراسة في مجاميع متجانسة فيما بينها ومختلفة عن المجاميع الأخرى، ويمكن القول أن التحليل العنقودي هو أداة لتحليل البيانات الاستكشافية يهدف إلى تصنيف العناصر المختلفة إلى مجموعات بحيث تكون الارتباطات بين تلك العناصر المنتمية إلى نفس المجموعة مرتفعة، وعلى ضوء ما سبق يمكن استخدام التحليل العنقودي لاكتشاف التراكيب في البيانات دون أن يقدم تفسيرا لذلك أو يوضح لماذا وجدت". (عياصرة، 2012، صفحة 415).

يعتمد التحليل العنقود في عملية تجميع العناصر المتشابهة داخل نفس العنقود لما لها من خصائص مشتركة على مصفوفة المسافات أو ما يسمى بمصفوفة القرابة (matrices de proximité).

يدعى الرسم البياني لتمثيل العناقيد المتسلسلة أو المجزئة بشجرة الداندوقرام Dendrogramme، يستخدم لتحقيق الأهداف التالية:

- اختصار البيانات: يحتاج الباحث تصنيف كميات كبيرة من المشاهدات بحيث يكون من الصعوبة دراستها ما لم يتم تصنيفها إلى مجموعات متجانسة، ويمكن معاملة هذه المجموعات كوحدات، فعلى سبيل المثال يمكن استخدام هذا الأسلوب في تنقيح الاستبيانات على أساس الردود المستلمة من مسودات الإستبانة، حيث يساعد تجميع الأسئلة بواسطة التحليل العنقودي على تحديد الأسئلة غير الضرورية ويقلل من عددها وبالتالي يحسن من نسبة فرص الردود الجيدة على النسخة النهائية للاستبيان؛
- توليف الفرضيات: يمكن استخدام التحليل العنقودي لغرض توليف الفرضيات المتعلقة بطبيعة البيانات على ان تكون قابلة للاختبار؛
- اختبار الفرضيات؛
- التنبؤ المبني على المجاميع؛
- مطابقة النماذج.

يتم وصف عينة ومتغيرات الدراسة التي تدخل في التحليل، إذ تعتبر طريقة تحليل المركبات الرئيسية ذات أهمية كبيرة في الوصف المبدئي لطبيعة العلاقة بين المتغيرات والأفراد المدرجة في التحليل، ومن خلال التحليل العنقودي سنحاول تصنيف الدول العربية إلى مجموعات وفق مؤشرات الحكم الراشد.

من أجل القيام بالدراسة من الضروري القيام بوصف عينة الدراسة من خلال التعرف على الحدود المكانية و الزمنية للدراسة ومعرفة المتغيرات المرتبطة بالدراسة ومصادرها.

-وصف عينة ومتغيرات الدراسة

- عينة الدراسة: باعتبار أن هذه الدراسة جاءت لدراسة حالة الدول العربية والتي عددها 22 دولة، إلا أن محدودية المتغيرات وعدم توفر البعض أو عدم اكتمالها في بعض الدول حال دون أخد جميع الدول العربية دون استثناء، لذلك اشتملت الدراسة على 19 دولة عربية تمثلت في كل الدول من غير الدولة الفلسطينية ودولة الصومال وسوريا، أي أن الدول المعنية بالدراسة هي: الجزائر،

البحرين، جيبوتي، الأردن، العراق، السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، لبنان، ليبيا، اليمن، موريتانيا، السودان، المغرب، تونس، قطر، سلطنة عمان، السودان، جزر القمر.

- متغيرات الدراسة: تتمثل المتغيرات في مؤشرات الحكم الراشد الستة والمتمثلة فيما يلي:

جدول رقم(1): المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة ورموزها

المؤشر	الترميز	التسمية الأصلية
فعالية الحكومة	GE	Government Effectiveness
جودة التنظيم	RQ	Regulatory Quality
سيادة القانون	RL	Rulre of Law
مكافحة الفساد	CC	Control of Corruption
الصوت والمساءلة	VA	Voice and Accountability
الاستقرار السياسي وغياب العنف	PS	Political Stability No Violence

المصدر: من إعداد الباحثين

تم جمع متغيرات الدراسة المتعلقة بمؤشرات الحكم الراشد من مؤشرات التنمية العالمية التابعة لقاعدة بيانات للبنك الدولي وكذلك فيما يخص متغير نصيب الفرد من الناتج من هو الأخر تم أخذه من موقع قاعدة بيانات البنك الدولي خلال شهر أفريل 2019.

3-التحليل الوصفي باستخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية (**ACP**)

من خلال طريقة تحليل المركبات الرئيسية سنقوم باختزال المتغيرات المتعلقة بالحكم الراشد خلال السنة الأخيرة 2017 إلى مركبات أساسية وكذلك علاقة هذه المتغيرات بالأفراد المتمثلة في الدول العربية، وذلك بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي XL-STAT 2016.

أ- الإحصاءات الوصفية

من خلال الجدول (2) أدناه المتمثل في الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الحكم الراشد خلال سنة 2017 بالدول العربية يتضح أن أقل قيمة في المؤشرات مجتمعة كانت في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS) ومتغير جودة التنظيم بقيم على التوالي: 2,96 و 2,21 ، حيث الأول كان بدولة اليمن والثاني كان بدولة ليبيا، أما أعلى قيمة في المؤشرات كانت في مؤشر فعالية الحكومة (GE) ومؤشر مكافحة الفساد (CC) بلغ على التوالي: 1,39 و1,18، كان كلاهما بدولة الإمارات العربية المتحدة، في حين نجد أن مؤشر الصوت والمساءلة(VA) شهد أقل انحراف معياري بلغ 0,511 وهو دليل على أن هناك تجانس بين الدول العربية في هذا المؤشر أن هناك تقارب وتشابه كبير وهو دليل على غيابه في هذه الدول، وفي المقابل نجد أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS) شهد أكبر انحراف معياري بقيمة قدرها 1,04 مما يدل على اختلاف الدول العربية من حيث الاستقرار السياسي.

جدول رقم(2): الإحصاءات الوصفية لمؤشرات الحكم الراشد

Statistiques descriptive					
Variable	Observations	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
VA	19	-1,826	0,180	-1,023	0,511
PS	19	-2,961	0,742	-0,872	1,044
GE	19	-1,920	1,398	-0,469	0,882
RQ	19	-2,214	1,013	-0,505	0,823
RL	19	-1,784	0,798	-0,438	0,824
CC	19	-1,592	1,134	-0,437	0,784

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **XL-STAT**

- كفاية حجم العينة واختبار بارتليت

بالنظر إلى الجدول (3) أدناه جد أن قيمة إختبار ملائمة العينة (KMO) بلغ 0,841 وهو أكبر من القيمة 0,5 مما يدل على أن شرط كفاية حجم العينة الكلي محقق، بالإضافة وبالنظر إلى قيم المتغيرات هي أيضا أكبر من 0,5 وهو ما يؤكد لنا كفاية حجم العينة للتغيرات فهذا الشرط محقق.

أما الجدول (4) هو الأخر فقد كان معنوي حيث بلغت القيمة المحسوبة 131,82 وهي أكبر من القيمة الجدولية 25 وذلك ما تؤكده قيمة مستوى المعنوية التي كانت 0,0001 وهي أقل من 5% وهذا دليل على أن مصفوفة الارتباطات لا تمثل مصفوفة الوحدة فهذا الشرط محقق.

جدول رقم (3): نتائج إختبار كفاية حكم العينة

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin	
VA	0,746
PS	0,785
GE	0,787
RQ	0,930
RL	0,897
CC	0,825
KMO	**0,841**

جدول رقم (4): نتائج إختبار بارتليت

Test de sphéricité de Bartlett	
Khi² (Valeurobservée)	131,827
Khi² (Valeur critique)	24,996
DDL	15
p-value	**<0,0001**
alpha	0,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **XL-STAT**

- القيم الذاتية والتباين المفسر

من الجدول (5) أدناه نجد أن عدد القيم الذاتية هو ستة يعني أنها بعدد قيم المتغيرات لكن نجد أن القيمة الذاتية الأولى والثانية لها أهمية كبيرة كونهما تساهمان بنسبة 76,68% و15,93% على التوالي وهي تفوق 80% من التباين الكلي المفسر (92,62%) مما يؤكد أن مركبات رئيسيتان تكفي لتمثيل المتغيرات والأفراد والتمثيل البياني (1) يوضح القيم الذاتية والتباين الكلي المفسر.

جدول رقم(5): القيم الذاتية والتباين المفسر

Valeurspropres						
	F1	F2	F3	F4	F5	F6
Valeur propre	**4,601**	**0,956**	0,270	0,090	0,052	0,030
Variabilité (%)	**76,686**	**15,938**	4,507	1,497	0,870	0,502
% cumulé	**76,686**	**92,624**	97,131	98,628	99,498	100,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **XL-STAT**

الشكل البياني رقم(1):القيم الذاتية والتباين المفسر

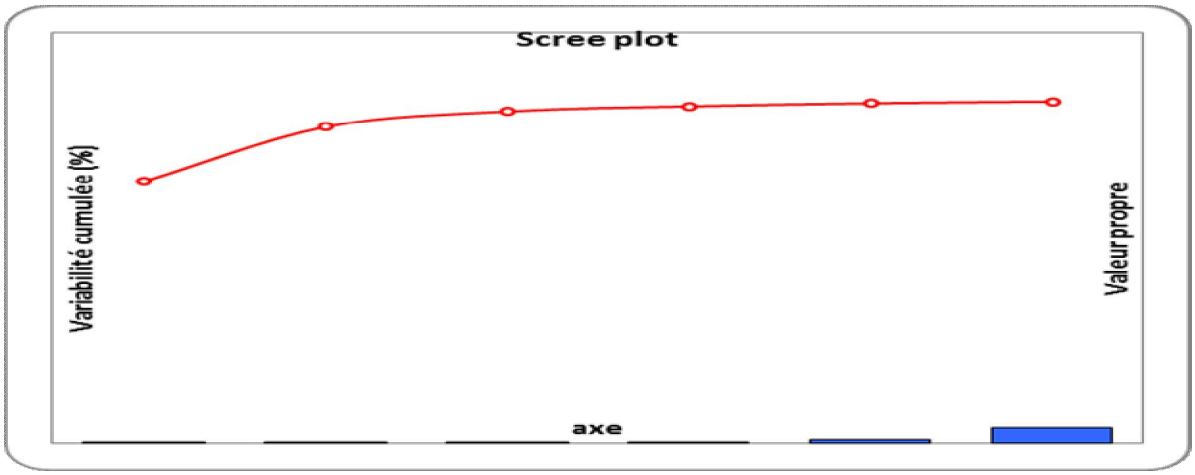

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

ب- إحداثيات ومساهمة الأفراد (الدول العربية) في المحاور

من خلال جدول (6) الذي يبين الإحداثيات التي من خلالها يمكن تمثيل كل مفردة من الأفراد (الدول) فوق المعلم (معلم متعامد ومتجانس) كون أنه لدينا مركبتين فقط، حيث نجد أن كل من الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، مصر، العراق، لبنان، ليبيا، موريتانيا، السودان، أخذت الجهة السالبة من المحور الأول، أما باقي الدول فكانت في الجهة الموجبة، وبخصوص المحور الثاني نجد أن الجزائر، جزر القمر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، تونس، فقد أخذت الجهة السالبة من المحور الثاني، أما باقي الدول فكانت في الجهة الموجبة.

جدول رقم(6): إحداثيات تمثيل الأفراد في المحاور

Coordonnées des observations		
Observation	F1	F2
Algeria	-0,794	-0,420
Bahrain	1,393	1,083
Comoros	-0,789	-1,878
Djibouti	-0,801	0,539
Egypt, ArabRep.	-0,679	0,414
Iraq	-2,637	-0,230
Jordan	1,674	-0,293
Kuwait	1,228	-0,732
Lebanon	-0,633	-0,863
Libya	-3,787	0,276
Mauritania	-0,393	-0,597
Morocco	0,938	-0,628
Oman	2,410	0,281
Qatar	3,029	0,705
SaudiArabia	1,349	1,574
Sudan	-2,808	1,210
Tunisia	1,015	-2,146
United ArabEmirates	4,036	0,778
Yemen, Rep.	-3,752	0,926

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **XL-STAT**

أما الجدول (7) فيبين لنا نسبة مساهمة كل مفردة في تمثل المحاور، حيث نجد أنه كل من الإمارات العربية واليمن وليبيا وقطر بهذا الترتيب تساهم في تمثل المحور الأول بنسبة تفوق 10% وكذلك وبدرجة أقل نجد السودان والعراق وعمان تساهم كذلك به بنسبة تفوق 6% أما باقي الدول كانت نسبت مساهمتها ضعيفة جدا في المحور الأول.

بينما نجد أن كل من دولة تونس وجزر القمر والسعودية بهذا الترتيب تساهم في تمثيل المحور الثاني بنسبة تفوق 13%، وبدرجة أقل نجد دولة السودان والبحرين تساهم بنسبة تفوق 6% في المحور الثاني، بينما باقي الدول كانت مساهمتها ضعيفة في هذا المحور.

جدول رقم(7): مساهمة الأفراد في المحاور

Contributions des observations (%)		
	F1	F2
Algeria	0,722	0,973
Bahrain	2,221	6,453
Comoros	0,713	19,402
Djibouti	0,734	1,601
Egypt, Arab Rep.	0,527	0,943
Iraq	7,956	0,291
Jordan	3,206	0,474
Kuwait	1,725	2,952
Lebanon	0,458	4,097
Libya	16,403	0,420
Mauritania	0,177	1,959
Morocco	1,007	2,173
Oman	6,644	0,436
Qatar	10,497	2,737
Saudi Arabia	2,081	13,633
Sudan	9,019	8,064
Tunisia	1,178	25,344
United Arab Emirates	18,635	3,332
Yemen, Rep.	16,099	4,719

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **XL-STAT**

ت- جودة التمثيل وتفسير التمثل البياني للأفراد

من خلال الجدول (8) أدناه نجد أن كل من ليبيا و الإمارات العربية ،العراق، قطر، اليمن، الأردن ممثلة جيدا على المحور الأول بنسبة تفوق 90% وبدرجة أقل نجد أن كل من سلطنة عمان والسودان بنسبة تفوق 80%، بينما الدول المغرب والكويت، مصر،الجزائر، البحرين، جيبوتي فقد تراوحت نسب تمثيلها بين 40% إلى 70% على المحور الأول، في المقابل نجد أن كل من الدول تونس، جزر القمر، السعودية وموريتانيا ممثلة جيدا في المحور الثاني بنسبة تفوق 52% وبدرجة أقل نجد دولة لبنان بنسبة 34%.

جدول رقم(8): جودة تمثيل الأفراد في المحاور

Cosinuscarrés des observations		
	F1	F2
Algeria	0,536	0,150
Bahrain	0,510	0,308
Comoros	0,109	0,618
Djibouti	0,428	0,194
Egypt, Arab Rep.	0,609	0,227
Iraq	0,937	0,007
Jordan	0,904	0,028
Kuwait	0,664	0,236
Lebanon	0,186	0,347
Libya	0,974	0,005
Mauritania	0,230	0,529
Morocco	0,688	0,309
Oman	0,898	0,012
Qatar	0,935	0,051
Saudi Arabia	0,411	0,559
Sudan	0,820	0,152
Tunisia	0,154	0,687
United Arab Emirates	0,951	0,035
Yemen, Rep.	0,922	0,056

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

ومن خلال التمثيل البياني (2) يتضح أن كل من دولة الإمارات العربية وقطر وعمان والأردن و بدرجة أقل منها بقليل الكويت والمغرب تعرف من بعضها، وكل من دولتي تونس وجزر القمر كذلك تتفق في التموقع وفق مؤشرات الحكم الراشد وفي الجهة المقابلة لهما نجد كل من السعودية والبحرين أما بقيت الدول السوادن والجزائر، جيبوتي، مصر، موريتانيا، لبنان فهي الأخرى عرفت وضعية متشابهة من حيث التموقع وفق لمؤشرات الحكم الراشد بها.

التمثيل البياني رقم(2): جودة تمثيل الأفراد في المحاور

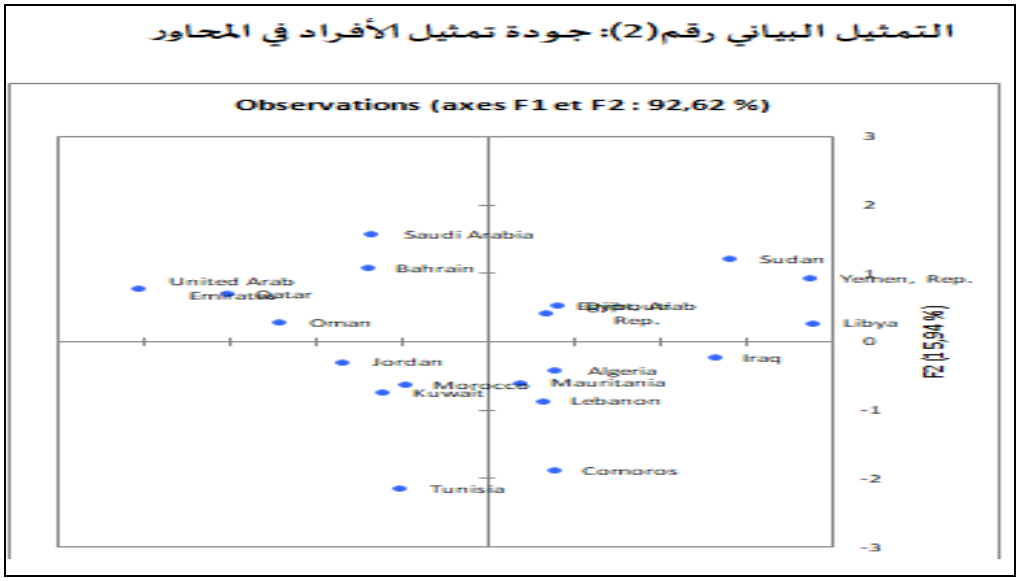

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

ث- إحداثيات ومساهمة المتغيرات(مؤشرات الحكم الراشد) في المحاور

من خلال جدول (9) أدناه الذي يبين الإحداثيات التي من خلالها يمكن تمثيل كل متغيرة من المتغيرات (متغيرات الحكم الراشد) فوق المعلم (معلم متعامد ومتجانس) كون أنه لدينا مركبتين فقط فنجد أن في المحور الأول أن كل المتغيرات أخذت الجهة الموجبة، بينما في المحور الثاني فنجد متغيري الصوت والمساءلة (VA) و الاستقرار السياسي وغياب العنف(PS) أخذت الاتجاه السالب .

جدول رقم(9): إحداثيات تمثيل المتغيرات في المحاور

Coordonnées des variables		
	F1	F2
VA	0,305	-0,946
PS	0,885	-0,126
GE	0,959	0,135
RQ	0,954	0,108
RL	0,974	0,088
CC	0,974	0,083

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

أما الجدول (10) فيبين لنا نسبة مساهمة كل متغير في تمثل المحاور، حيث نجد أنه كل المتغيرات تساهم في تمثيل المحور الأول بنسبة تفوق 17% ماعدا متغير الصوت والمساءلة، الذي نجده يساهم في تمثيل المحور الثاني بنسبة تفوق 93%.

جدول رقم(10): مساهمة المتغيرات في المحاور

Contributions des variables (%)		
	F1	F2
VA	2,018	93,671
PS	17,024	1,656
GE	19,981	1,917
RQ	19,780	1,213
RL	20,599	0,814
CC	20,598	0,728

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

ج- جودة التمثيل وتفسير التمثيل البياني للمتغيرات

من خلال الجدول (11) أدناه يتضح أن معظم المتغيرات (CC، RL،GE،RQ) ممثلة جيدا وبنسبة تفوق 91% في المحور الأول، كما نجد أن المتغير PS فاقت نسبة تمثيله في هذا المحور 78%، في حين نجد أن متغير VA كان ممثلا جيدا في المحور الثاني بنسبة تفوق 89%، والتمثيل البياني (3) يوضح ذلك حيث يبين حيث نجد أن كل المتغيرات كانت قريب جدا من بعضها بجوار المحور الأول في الجهة السالبة، ماعدا متغير الصوت والمساءلة الذي كان قريب من المحور الثاني في الجهة السالبة.

جدول رقم(11):جودة تمثيل المتغيرات في المحاور

Cosinus carrés des variables		
	F1	F2
VA	0,093	**0,896**
PS	**0,783**	0,016
GE	**0,919**	0,018
RQ	**0,910**	0,012
RL	**0,948**	0,008
CC	**0,948**	0,007

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

التمثيل البياني(3): تمثيل المتغيرات في المحاور

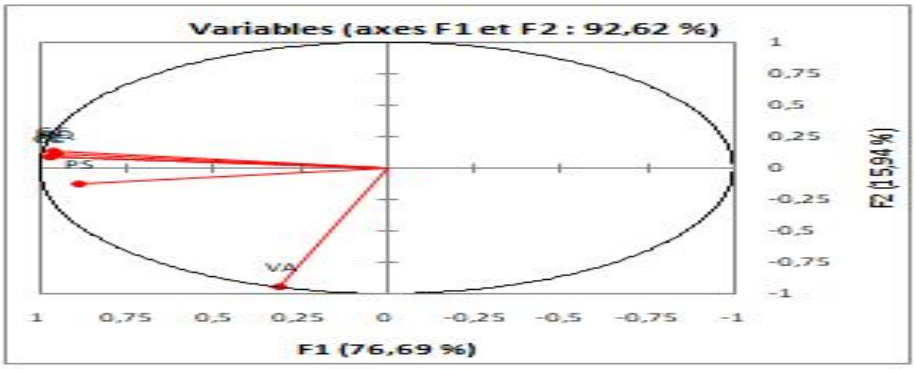

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

من خلال التمثيل البياني (4) أدناه، الذي يبين تمثل الدول والمتغيرات (متغيرات الحكم الراشد) خلال سنة 2017، يتضح أن المؤشرات (GE,RL,RQ,CC,PS) كانت متواجدة وبشكل قوي في كل من الدول: الإمارات العربية، قطر، عمان وبدرجة أقل في السعودية والبحرين، في المقابل فهي ضعيفة إلى غائبة في كل من الدول اليمن، ليبيا، العراق وبدرجة أقل السودان، أما بقيت الدول فهذه المؤشرات كانت متوسطة إلى ضعيفة بها، في حين نجد أن مؤشر الصوت والمساءلة (VA) متواجد في تونس وبشكل أقل في جزر القمر، وهو جدا ضعيف في السودان، اليمن، السعودية وليبيا، ومن متوسط إلى ضعيف بباقي الدول العربية.

التمثيل البياني قم(4): تمثيل الأفراد والمتغيرات في المحاور

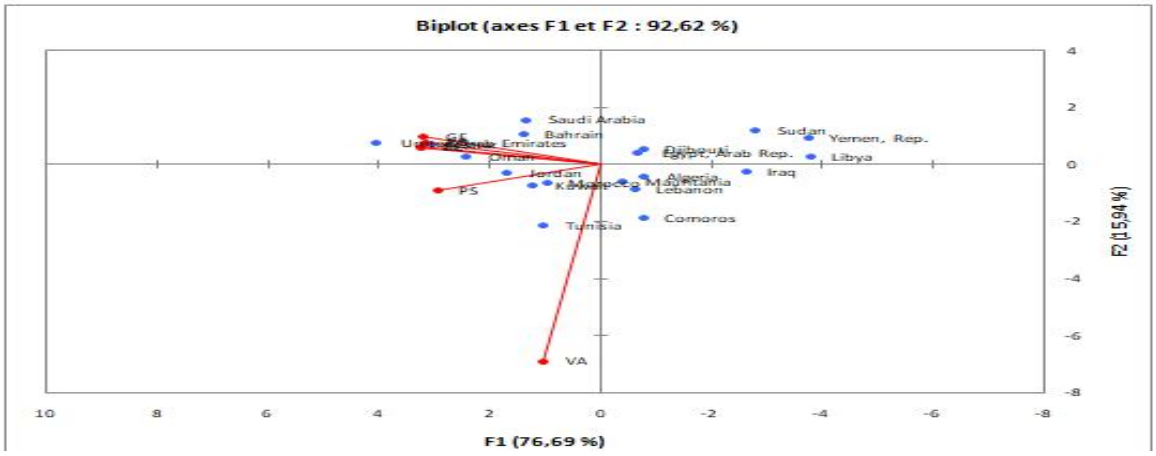

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

4- التحليل العنقودي لأفراد العينة (التحليل التصنيفي)

من خلال تقنية التحليل العنقودي سنحاول تصنيف الدول العربية إلى مجموعات تتوزع وفق مؤشرات الحكم الراشد وذلك بأخذ مقطع سنة 2017، من أجل التوصل إلى تصنيفات من خلالها يمكننا معرفة الدول التي تشترك في نفس الخصائص المتعلقة بالحكم الراشد من غيرها، حيث الدول التي تنتمي إلى نفس العنقود يعني أنها تشترك في نفس الخصائص.

من خلال التمثيل البياني (5) لشجرة الداندوقرام أدناه وبالاعتماد على نتائج التصنيف الواردة في الملحق (02) ، نجد أن طريقة التحليل العنقودي أعطت لنا ثلاث تصنيفات للدول العربية المدرجة في التحليل حيث توزعت وفقا لمؤشرات الحكم الراشد إلى ما يلي:

المجموعة الأولى كان لها ترتيب متقدم مقارنة بباقي المجموعات في احتوائها على قيم إيجابية في مؤشرات الحكم الراشد، وهي الإمارات العربية، عمان، قطر، السعودية، البحرين، الكويت، الأردن، المغرب وتونس.

المجموعة الثانية عرفت مؤشرات حكم راشد من متوسطة إلى ضعيفة مما جعلها تأخذ هذا الترتيب ضمن مجموعة الدول العربية تضم الجزائر وجزر القمر،موريتانيا، مصر، لبنان وجيبوتي.

أما المجموعة الثالثة هي الدول التي تعتبر مؤشرات الحكم الراشد فيها غائبة أو ضعيفة جدا مما جعلها تأخذ هذا الترتيب، اليمن وليبيا والعراق، السودان.

التمثيل البياني رقم(5): شجرة الداندوقرام لتمثيل

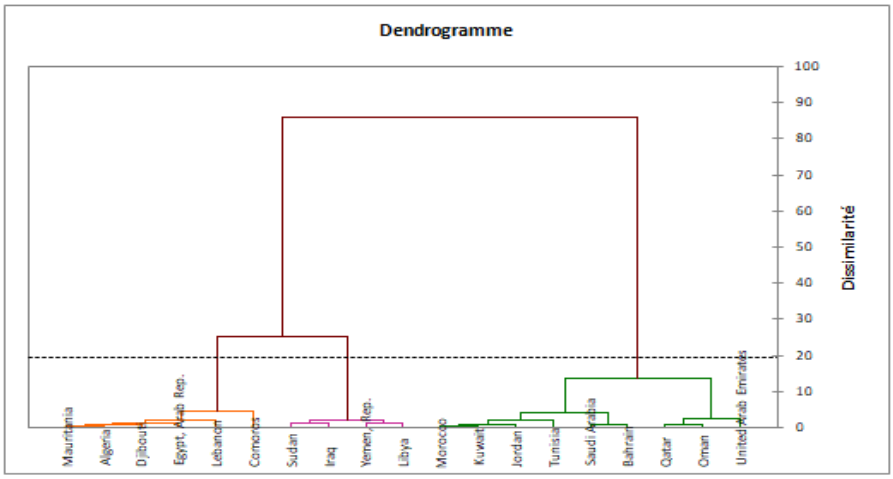

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

النتائج ومناقشتها :

من خلال التحليل الوصفي لمتغيرات الحكم الراشد وبأخذ المقطع العرضي خلال سنة 2017 يتضح أن أقل قيمة في المؤشرات مجتمعة في الدول العربية كان مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS) ومتغير جودة التنظيم بقيم على التوالي: 2,96 و 2,21 ، حيث الأول كان بدولة اليمن والثاني كان بدولة ليبيا، أما أعلى قيمة في المؤشرات كانت في مؤشر فعالية الحكومة (GE) ومؤشر مكافحة الفساد (CC) بلغ على التوالي: 1,39 و1,18، كان كلاهما بدولة الإمارات العربية المتحدة.

بخصوص تحليل المركبات الرئيسية نجد أن كل شروط الطريقة كانت محققة مما تم اعتماد نتائجها التي بينت أن التباين الكلي المفسر لمركبتين بلغ 92,62%، وبالنظر إلى جودة التمثيل للأفراد (الدول) نجد أن كل من ليبيا والإمارات العربية ،العراق، قطر، اليمن، الأردن ممثلة جيدا على المحور الأول بنسبة تفوق 90% وبدرجة أقل نجد أن كل من سلطنة عمان والسودان بنسبة تفوق 80%، بينما الدول المغرب والكويت، مصر، الجزائر، البحرين، جيبوتي فقد تراوحت نسب تمثيلها بين 40% إلى 70% على المحور الأول، في حين نجد أن كل من الدول تونس، جزر القمر، السعودية وموريتانيا ممثلة جيدا في المحور الثاني بنسبة تفوق 52% وبدرجة أقل نجد دولة لبنان بنسبة 34%، أما المتغيرات يتضح أن معظم المتغيرات (CC، RL،GE،RQ) ممثلة جيدا وبنسبة تفوق 91% في المحور الأول، كما نجد أن المتغير PS فاقت نسبة تمثيله في هذا المحور 78%، كما أن متغير VA كان ممثلا جيدا في المحور الثاني بنسبة تفوق 89% والتمثيل البياني (3) يوضح ذلك، حيث يبين أن كل المتغيرات كانت قريب جدا من بعضها بجوار المحور الأول في الجهة السالبة، ماعدا متغير الصوت والمساءلة الذي كان قريب من المحور

الثاني في الجهة السالبة، من خلال التمثيل البياني (04) الذي يبين تمثيل الدول والمتغيرات (متغيرات الحكم الراشد) يتضح أن المؤشرات (GE,RL,RQ,CC,PS) كانت متواجدة وبشكل قوي في كل من الدول: الإمارات العربية، قطر، عمان وبدرجة أقل في السعودية والبحرين، في المقابل فهي ضعيفة إلى غائبة في كل من الدول اليمن، ليبيا، العراق وبدرجة أقل السودان، أما بقيت الدول فهذه المؤشرات كانت متوسطة إلى ضعيفة بها، في حين نجد أن مؤشر الصوت والمساءلة (VA) متواجد في تونس وبشكل أقل في جزر القمر، وهو جدا ضعيف في السودان، اليمن، السعودية وليبيا، ومن متوسط إلى ضعيف بباقي الدول العربية.

من خلال التحليل العنقودي تقسيم الدول العربية وفق مؤشرات الحكم الراشد إلى :

المجموعة الأولى :كان لها ترتيب متقدم مقارنة بباقي المجموعات في احتوائها على قيم إيجابية في مؤشرات الحكم الراشد، وما يميز هذه المجموعة هو أن معظمها من دول الخليج العربي (الإمارات العربية، عمان، قطر، السعودية، البحرين، الكويت، الأردن) فهذه الدول تشترك في طبيعة نظام الحكم السائد بها وهو الحكم الملكي الذي يمتاز بالاستقرار إضافة إلى دولة المغرب التي بها نظام ملكي أيضا، كما تتميز بأنها دول نفطية ماعدا دوليتي الأردن وعمان، كما ضمت أيضا الدولتين المغرب وتونس؛

المجموعة الثانية: عرفت مؤشرات حكم راشد من متوسطة إلى ضعيفة مما جعلها تأخذ هذا الترتيب ضمن مجموعة الدول العربية وضمت كل من الجزائر وجزر القمر، موريتانيا، مصر، لبنان وجيبوتي، وتشترك هذه الدول في طبيعة نظام الحكم وهو الحكم الجمهوري الذي يتميز بتغير السياسات المنتهجة مع مجيء كل رئيس جديد، مما يجعل قوانين البلد تتغير باستمرار وهذا ما يجلب معه في أغلب الأحيان البيروقراطية وتغيب الشفافية ويعم الفساد وانتشار حالة للاستقرار في البلد؛

المجموعة الثالثة: هي الدول التي تعتبر مؤشرات الحكم الراشد فيها غائبة أو ضعيفة جدا مما جعلها تأخذ هذا الترتيب، وما يميز هذه الدول وخاصة في السنوات الأخيرة شهدت حالة من اللأمن وغياب الاستقرار السياسي بها وخاصة في كل من اليمن وليبيا والعراق، كما نجد السودان انضمت إلى هذه المجموعة كونها تعرف تدهور كبير في الوضع الاقتصادي خاصة من جراء العقوبات الأمريكية المفروضة عليها منذ سنة 1997، وكذلك بسبب سياسات سوء التسيير المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة مما جعل البلد يعرف أزمة خانقة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

IV- الخلاصة :

جاءت هذه الدراسة أساسا للتّعرف على واقع مؤشرات الحكم الراشد بالدول العربية سنة 2017، و تصنيفها و نظرا لطبيعة الدراسة تم الاستعانة بأسلوبين للتحليل الإحصائي، تحليل المركبات الرئيسية والتحليل العنقودي.

من خلال نتائج الدراسة التطبيقية تبين أن المؤشرات (GE,RL,RQ,CC,PS) متواجدة وبشكل قوي في الدول العربية: الإمارات العربية، قطر، عمان وبدرجة أقل في السعودية والبحرين، في المقابل فهي ضعيفة في كل من اليمن، ليبيا، العراق وبدرجة أقل السودان، أما بقيت الدول فهذه المؤشرات كانت متوسطة إلى ضعيفة بها، كما يلاحظ أن مؤشر الصوت والمساءلة (VA) متواجد في تونس وبشكل أقل في جزر القمر، وهو جدا ضعيف في السودان، اليمن، السعودية وليبيا، ومن متوسط إلى ضعيف بباقي الدول العربية، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى .

أما من خلال التحليل العنقودي فقد تم تقسيم الدول العربية وفق مؤشرات الحكم الراشد إلى ثلاث مجموعات وهي دول الخليج العربي فهذه الدول تشترك في طبيعة نظام الحكم السائد بها وهو الحكم الملكي الذي يمتاز بالاستقرار إضافة إلى دولة المغرب التي بها نظام ملكي أيضا، كما تتميز بأنها دول نفطية ماعدا دوليتي الأردن وعمان، كما ضمت أيضا الدولتين المغرب وتونس والمغرب وتونس و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

آفاق الدراسة

- التوسع في العينة المستخدمة في ذات الدراسة من خلال دراسة قياسية لأثر مؤشرات الحكم الراشد على التنمية المستدامة بدول شمال إفريقيا و الشرق الاوسط (منطقة MENA)
- الوقوف على الفرق بين الدول المتقدمة و الدول النامية في تأثير مستوى الحكم الراشد على التنمية الإقتصادية من خلال دراسة مقارنة لأثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- البحث في كوابح الوصول لحكم راشد في الدول العربية من خلال دراسة معوقات الوصول إلى سياسة حكم راشد بالدول العربية.

- دراسة مستقبل السعي نحو تحقيق حكم راشد في الجزائر من خلال دراسة إستشرافية لآفاق الحكم الراشد في الجزائر خلال السنوات القادمة.

- ملاحق :

الملحق رقم (01): مؤشرات الحكم الراشد في الدول العربية سنة 2017

PAYS	VA	PS	GE	RQ	RL	CC
Alegria	-0,9	-0,96	-0,6	-1,2	-0,86	-0,61
Bahrain	-1,39	-0,95	0,19	0,41	0,45	-0,14
Comoros	-0,3	0,03	-1,57	-1,04	-1,05	-0,68
Djibouti	-1,41	-0,71	-1,03	-0,64	-0,91	-0,64
Egypt, ArabRep.	-1,25	-1,42	-0,62	-0,86	-0,53	-0,54
Iraq	-1,05	-2,33	-1,27	-1,2	-1,64	-1,37
Jordan	-0,72	-0,53	0,12	0,1	0,26	0,26
Kuwait	-0,61	-0,04	-0,17	-0,06	0,1	-0,33
Lebanon	-0,58	-1,59	-0,51	-0,31	-0,82	-1
Libya	-1,44	-2,33	-1,77	-2,21	-1,78	-1,59
Mauritania	-0,8	-0,62	-0,72	-0,78	-0,6	-0,75
Morocco	-0,65	-0,41	-0,16	-0,23	-0,17	-0,13
Oman	-1,06	0,74	0,21	0,42	0,43	0,25
Qatar	-1,18	0,55	0,74	0,42	0,72	0,73
Saudi Arabia	-1,68	-0,62	0,25	0	0,1	0,36
Sudan	-1,83	-2,01	-1,41	-1,56	-1,11	-1,54
Tunisia	0,18	-1,05	-0,07	-0,41	0,07	-0,11
United Arab Emirates	-1,1	0,63	1,4	1,01	0,8	1,13
Yemen, Rep.	-1,69	-2,96	-1,92	-1,45	-1,75	-1,59

المصدر:

https://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

- الإحالات والمراجع :

1. Richard A. Johnson, Dean W. Wichern, (2002). **Applied Multivariate statistical analysis**. uppre Saddle River New Jersey: PEARSON Prentice Hall, P575.
2. اسامة ربيع امين. (2007). **التحليل الاحصائي للبيانات بأستخدام ال MINITAB**. دون بلد النشر: شبكة المعلومات الدولية.ص 177-178.
3. أحمد بوزيان تيغزة. (2012). **التحليل العاملي الاستكشافي و التوكيدي**. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع. ص 83.
4. ثائر مطلق محمد عياصرة. (2012). **النماذج و الطرق الكمية في التخطيط و تطبيقاتها في الحاسوب** . عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع. ص 415.

5. زهير عبد الكريم الكايد. (2003). **الحكمانية قضايا و تطبيقات** . القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية. ص 10.
6. سمير كامل عاشور، و سامية ابو الفتوح سالم. (2009). **العرض و التحليل الإحصائي بإستخدام spsswin** (المجلد الجزء 2). القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الاحصائية.ص 223.
7. صادق صفيح. (2016). **تحليل تاثير الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الجزائر**. المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة، 7 (1) ، الجزائر: جامعة معسكر، ص.ص 27-34. على الخط : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13492 (تاريخ الزيارة 2020/08/27)
8. صدر الدين صواليلي . (2012). **تحليل المعطيات** . الطبعة الثانية، الجزائر : دار هومة للنشر و التوزيع. ص 17.
9. لخضر رابحي. بن يكن عبد الحميد (2018). **الحكم الراشد و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**. مجلة العلوم القانونية و السياسية، 9 (1)، الجزائر: جامعة الواد، ص.ص 494-503. على الخط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33845 (تاريخ الزيارة 2020/07/17).
10. محفوظ أحمد جودة. (2009). **التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام spss** . الطبعة الثانية، عمان : دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع. ص 89.
11. نعيمة بن دبيش، و فاطمة الزهراء زرواط. (2016). **الحكم الراشد و الاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة (1996-2014)**. مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، 9(2)، الجزائر: جامعة الواد، ص.ص 124-140. على الخط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/23095 (تاريخ الزيارة 2017/07/30).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

طه بن الحبيب، عواطف مطرف، لطيفة بهلول (2021). دراسة تحليلية باستخدام طريقتي تحليل المركبات الرئيسية والتحليل العنقودي لمؤشرات الحكم الراشد في الدول العربية سنة 2017، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 07 (العدد01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 31-47.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**